حقيقة الوضع عند الأصوليين
الشيخ النائيني أنموذجاً

ياسر جاسم حيدر
طالب دكتوراه / كلية الفقه / جامعة الكوفة
yasir28101985@gmail.com

The reality of the situation among the fundamentalists Sheikh Al-Naini as a model

Yasir Jasem Haider
PhD student Faculty of Jurisprudence
University of Kufa

الملخّص:

تناول هذا البحث عنوان (حقيقة الوضـــع عند الأصـــوليين) من خلال مقدمة وخمســة مطالب, تناولت في المقدمة فضـــل العلم واهمية العلم واهمية القواعد الأصولية, ومدى حاجة الفقيه له في الشريعة الإسلامية, مع ذكر أهم موضوعات البحث, أمّا المطلب الأول فمعنى الوضـــع, وفي المطلب الثاني تناولنا كلمات بعض العلماء في الوضـع، وفي المطلب الثالث العلاقة الوضـعية، امـا المطلـب الرابع في الوضـــع, والمطلـب الخامس في الفائدة, وانهيت هذا البحث بخاتمة اشـــتملت على عدة نقاط في محتوياتها لأهمّ ما انتهى إليه البحث.

كلمات مفتاحية : الوضع ، الأصول ، الحقيقة ، اللفظ ، النائيني..

Abstract:

This research dealt with the title (the reality of the situation among the fundamentalists) through an introduction and five demands. We dealt with the words of some scholars on the situation, and in the third requirement the positive relationship, as for the fourth requirement in the situation, and the fifth requirement in the interest, and I ended this research with a conclusion that included several points in its contents for the most important conclusion of the research.

Key words: the situation, the origins, the truth,
The pronunciation, the naini.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصـــلاة والســـلام على أفضـــل الخلق محمد ﷺ وآله الطيبين الطاهرين ﷺ ولاسيما خليفة الله في الأرضين ﷺ؛ واللعنة الدائمة على أعدائهم أجمعين ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم.

بعد الحمد والتوكل عليه تعالى قد بينّا في بحث علم الأصـــول مطلباً مهّماً عند الأصـــوليين حيث يترتب عليه معرفة دقة التكلم للأصولي من ناحية الوضع ومن هو الواضع والمعاني المرتبطة به .

ولا يخفى أن أهمية الوضع عند الأصولي وخصوصا في مبحث الألفاظ اذ إنَّ الأصولي يهّمه من الناحية العلمية معرفة من هو الواضع الحقيقي للألفاظ, وما هي تقسيمات الوضع, وغيرها.... فكان السبب في اختيار موضوع البحث هو الرأي المتفرد للشيخ النائيني في حقيقة الوضع.

وقد رتبت هذا البحث على مقدمة وخمســـة مطالب وخاتمة بيّنتها في المحتويات هذا واســـال الله تعالى أن يوفّقنا لكل خير.

والحمد لله رب العالمين.

المطلب الاول : معنى الوضع

الوضع لغةً : ضد الرفع وهو بمعنى جعل الشيء [١].

" ووضع الشيء في مكانه أثبته فيه" [٢].

ووضع الشيء وضعاً وموضِعا وموضَعاً وموضُوعاً : خلاف رفعه.

أثبته في مكان.

ووضَع الشيء من يدهِ : ألقاه.

ووضَع من فلان: حط من قدره.

ووضع عن غريمه: نقص مما له عليه شيئا [٣].

الوضع اصطلاحا :

اختلف الأصوليون في معنى الوضع، وفي حقيقته وكل عرف بتعريف يخصّه ونسرد بإيجاز تعريف صاحب الكفايةε والشيخ النائينيε.

الوَضعُ: (هو نحو اختصاص اللفظ بالمعنى، وارتباط خاص بينهما، ناشئ من تخصصه به تارة، ومن كثرة استعماله فيه أخرى، وبهذا المعنى صحّ تقسيمه الى التعييني والتعيّني)[٤].

ونلاحظ ما جاء في كتاب بداية الوصول، ما نصه:

(إنَّ الوَضعُ: هو تعهد الواضع بإظهار المعنى، وإبرازه بهذا اللفظ عند إرادة إحضاره)[٥].

ونلاحظ أيضاً ما جاء في أصول الفقه للشيخ المظفر، ما نصّه:

(الوضع: هو جعل اللفظ بإزاء المعنى وتخصيصه به)[٦].

وقد فسّر بأنه: نحو من الارتباط الخاص بين اللفظ والمعنى، فهو ليس كل ارتباط بينهما، بل ارتباط خاص، وهو الارتباط القوي والشديد، ومتى ما تحقق الارتباط الشديد بينهما، كان ذلك هو الوضع[٧].

المطلب الثاني: كلمات بعض العلماء في الوضع

الاول : السيد الشهيد محمد باقر الصدر(ت ١٤٠٠ هـ) :

فقد ذكر السيد الشهيد بانه توجد هناك علاقة بين مجموعة من الالفاظ ومجموعة من المعانى، في كل لغة, والتي تربط كل الالفاظ بمعانيها الخاص ارتباطاً يجعلنا كلما ذكرنا الالفاظ، انتقلت اذهاننا الى تصور معانيها، وهذا الاقتران بين تصور الالفاظ وتصور المعاني والانتقال الذهن من اللفظ الى المعنى هو ما نطلق عليه اسم (الدلالة) فحين نقول: كلمة (النجف) تدل على ذلك المكان الخاص, وعندما نريد أن نتصور كلمة النجف يؤدي الى تصور ذلك المكان الخاص, ويسمّى اللفظ (دالاً) والمعنى (مدلولاً)[٨].

فالوضعُ: (هو عملية تقرن بها لفظاً بمعنى نتيجتها أن يقفز الذهن الى المعنى عند تصوّر اللفظ دائماً)[٩].

نلاحظ أنَّ السيد الشهيد الصدر عرّف الوضع بانه: عملية يقرن بها الشخص اللفظ بالمعنى، وهذا كاشف على ان الذي يضع اللفظ عنده هو الشخص نفسه، لا أنّ الوضع يأتي من حيثيات أخرى.

ومثالا على ذلك: الأعلام الشخصية، فأننا حين نريد أنَّ نسمي طفلاً (محمدا) يقرن اسم (محمد) بالطفل الجديد، لكي تكون بينهما علاقة لغوية، ويصبح اسم (محمد) دالّاً على الطفل.

فمن الواضح جداً ان المراد من الوضع عند السيد الشهيد هو الاقتران بين اللفظ والمعنى، ولعل بعض العلماء كان يسمي هذه الطريقة بـ (القِرن الأكيد) كما سوف يأتي إن شاء الله تعالى.

الثاني : السيد محمد الحسيني الروحاني :

حقيقة الوضع، قد اختلف فيها الأصوليون فقيل : إنه أمرٌ تكويني، وقيل : إنه أمرٌ وسط بين التكويني والجعلي، وبرزخ بينهما، وقيل : إنه أمر جعلي ويتفرع إلى أقوال أربعة :

أ- إنه عبارة عن الارتباط بين الالفاظ والمعاني، واعتباره بينهما.

ب- جعل الالفاظ على المعاني.

ج- تنزيل الالفاظ منزلة المعاني.

د- التعهد والبناء على ذكر الالفاظ عند إرادة ايصال المعنى الخاص[١٠].

ومن بعد كلام له ذكر :

(يتعين الإلزام بأن حقيقة الوضع: هي جعل العلقة واعتبار الارتباط بين اللفظ والمعنى، بانه معنى معقول لا محذور في الإلزام به ثبوتا ولا إثباتاً)[١١].

فنلاحظ السيد الروحاني هنا فسر الوضع بعملية جعل، أي : جعل علقة واعتبار.

الثالث : الشيخ محمد كاظم الاخوند صاحب الكفاية (ت ١٣٢٩هـ) :

نلاحظ أنَّ الشيخ الأخوند جعل الوضع من صفات الالفاظ لصحة توصيف الالفاظ به، بأن يقال: الالفاظ الموضوع وهذا الارتباط الخاص فسّر بالارتباط الشديد، فلاحظ ما قاله الشيخ محمد باقر الأيرواني: (إن الوضع عبارة عن نحو من الارتباط الخاص بين اللفظ والمعنى، فهو ليس كل ارتباط بينهما، بل ارتباط خاص، وهو الارتباط القوي والشديد بينهما، ومتى ما تحقق الارتباط بينهما كان ذلك هو الوضع)[١٢].

الرابع : السيد ابو القاسم الخوئي(ت ١٤١١هـ) :

وذكر دليلاً وجدانياً وشاهداً حيث قال: (بل الرجوع الى الوجدان والتأمل فيه أقوى شاهد، وبيان ذلك: أن الإنسان بما أنه مدني بالطبع يحتاج في تنظيم حياته المادية والمعنوية الى آلات يبرز بها مقاصده وأغراضه، ويتفاهم بها وقت الحاجة، ولمّا لم يمكن أن تكون تلك الآلة

الإشارة او نحوها لعدم وفائها بالمحسوسات فضلا عن المعقولات فلا محالة تكون هي الألفاظ التي يستعملها في إبراز مراداته من المحسوسات والمعقولات وهي وافية بهما، ومن هنا خص الله تبارك وتعالى الإنسان بنعمة البيان)[١٣].

الخامس : الشيخ محمد إسحاق الفياض :

حيث قال بعد سرد النظريات والمناقشة فيها :

(الصحيح من النظريات في تفسير الوضع: هو نظرية الاعتبار، دون نظرية التعهد أو القِران)[١٤].

وقد ذكر في تفسيرها أنّ حقيقة الوضع، عبارة عن جعل اللفظ على المعنى في عالم الاعتبار، كجعل الإشارة الحمراء على مواقع معينة في عالم الخارج، لتكون علامة على الخطر، أو جعل العلم على رأس الفرسخ - مثلا- ليكون علامة عليه.

وقد اختار هذا القول المحقق الأصبهاني[١٥].

والمراد من عالم الاعتبار: هو ذلك العالم الذي يعده الشخص الواضع للفظ، فيعتبر- مثلاً – لفظ الأسد للحيوان المفترس، فهو يعتبر ذلك الربط بين اللفظ والمعنى.

وعالم الاعتبار، عالم واسع يشمل الكثير من الأمور حتى الشرعية منها.

السادس : الشيخ محمد حسين الغروي النائيني (ت ١٣٥٥هـ):

ذكر ما نصه: (ثم اطالوا في معنى الوضع، وتقسيمه الى التعييني والتعيّني، مع ما أشكل على هذا التقسيم، من إن الوضع عبارة عن الجعل والتعهد وتحدث علقة بين اللفظ والمعنى، ومن المعلوم ان في الوضع التعيّني ليس تعهد وجعل علقة، بل اختصاص اللفظ بالمعنى، يحصل قهرا من كثرة الاستعمال، بحيث صار على وجه ينسبق من اللفظ)[١٦].

ثم ذكر بعد ذلك رأيه المبارك حيث قال: (وبالجملة دعوى إن الوضع عبارة عن التعهد وإحداث العلقة بين اللفظ والمعنى من شخص خاص مثل "يعرب بن قحطان كما قيل، مما يقطع بخلافها, فلا بد حينئذ، من انتهاء الوضع اليه تعالى، الذي هو على كل شيء قدير، وبه محيط)[١٧].

المطلب الثالث: العلاقة الوضعية:

عندما كانت دلالة الالفاظ على المعاني الحقيقية ترجع في حقيقتها الى السببية والاستتباع، بمعنى كون الوجود الذهني للالفاظ سببا للوجود الذهني للمعاني، فلا يمكن أن تحصل دون مسوّغ، ومن هنا حاول الاصوليون تسويغ هذه السببية، فأوجدوا اتّجاهين:

الاتجاه الاول: وهي العلاقة الذاتية التي تكون بين الالفاظ والمعاني، كالعلاقة بين النار والحرارة.

الاتجاه الثاني: وهي العلاقة التي تكون من خلال الجعل الموضوعي، وتكون نتيجة لعامل خارجي المعبر عنه بالوضع وليس نابعة من طبيعة الالفاظ والمعاني.

ولا اشكال في عدم صحة الاتجاه الاول[١٨].

من الملاحظ على الاتجاه الأول ان الذي لا يعرف التكلم في أي لغة، وليس هو من ملتها، سوف يعرف معاني كلمات كل لغة، لأنها ذاتية، وهذا باطل بالوجدان، فالصحيح هو الاتجاه الموضوعي(١٩).

ولقد ذكر الشيخ النائيني اختلاف الأصوليون في ذلك، حيث قال اختلف الأصوليون في دلالة الالفاظ بازاء المعاني، بكونها دلالة على نحو الذاتية المحضة، او دلالة على نحو الجعل صرفه، او كلاهما معا، والحق أنَّ دلالة الالفاظ على المعاني هو الاخير دون الاولين، فعند التتبع ومراجعة التواريخ التي بأيدينا نجزم انه ليس هناك فرد او مجوعة قد وضعوا الالفاظ للمعاني التي تدل عليها لأي لغة من اللغات المتكثرة.

كما نلاحظ بالوجدان على عدم العلاقة الذاتية في دلالة الالفاظ على المعاني بحيث يفهم كل شخص المعنى عند سماع اللفظ المختص به.

والحق إنَّ الواضع هو الله □ هو الواضع الحكيم, والذي يؤكد المطلب، إنَّه لو فرضنا جماعة أرادوا استحداث ألفاظ جديدة بأي لغة لما استطاعوا، فما بَالك بشخص واحد؟

مضافاً الى أنَّ هناك كثير من المعاني التي يتعذر تصورها لنا من شخص او اشخاص متعددين.

ويرتب الشيخ النائيني على هذه المعطيات، ان الواضع: هو الله سبحانه وتعالى.

حيث يقول : (ويظهر من ذلك ان الوضع حقيقتا ما هو الا تخصيص وجعل الإلهي والتعبير عنه يكون بالتعهد والالتزام، الذي لا محيص عن)(٢٠).

فالملاحظ ان الشيخ النائيني له رأي خاص يختلف عن بقية العلماء في الواضع الحقيقي للألفاظ.

المطلب الرابع : في الوضع

اولاً : تقسيم الوضع

الوضع بأي معنى اعتبر لا بد للواضع قبل الوضع من ملاحظة كل من اللفظ والمعنى مستقبلاً, ليكون على علم من امره, وبدون هذه الملاحظة فهو وضع مجهول لمجهول, فكان لزاماً على كل واضع ان يلاحظ اللفظ والمعنى لحاظاً استقلالياً, ومن اجل هذا المعنى اختلف الاستعمال عنه, باعتبار ان الاستعمال يوجب الغفلة عن اللفظ, بحيث يكون النظر اليه آلياً غالباً, لان غرض المستعمل القاء المعنى امام المخاطب, فالاتجاه الحقيقي انما هو من ناحية المعنى, واما اللفظ فقد كان طريقاً في الوصول الى ذلك, وشأن كل طريق ان يكون مغفولاً عنه وغير ملتفت اليه(٢١).

توطئة ..

إنَّ الذي يتصور في مقام الوضع من معاني هي صورتان , الاولى في المعنى العام والثانية في المعنى الخاص , وعلى الصورة الاولى, فتنقسم الى قسمين إمّا إنَّ يوضع اللفظ للمعنى او لمصاديقه, وعلى الصورة الثاني, فبديهياً أنَّ الوضع الخاص له بخصوصه دون العام, وذلك

لأنَّ الخاص بما هو خاص لا يمكن ان يحكي عن العام ولا عن اي فرد اخر وإلا كان خلافاً لكونه خاصاً[٢٢].

ويقسم الوضع العام والموضوع له الخاص الى قسمين: لان الخصوصية في الموضوع له غير متحققة قبل تحقق اللفظ بل هي خصوصية من خارج اللفظ, ومثال ذلك لفظ (علي) ان وضعت لكل من يولد في يوم الجمعة, فان الخصوصية التي أُخِذت في ذلك المعنى ناشئة من قبل اللفظ الموضوع له, وتارتاً تنشأ من قِبَله كأسماء الإشارة, فإنها وضعت للمعنى المشار اليه من نفس لفظ اسماء الاشارة, فعند الاستعمال يوجد فرد من افراد الاشارة, وكذلك الخطاب والنداء, وهذه الخصوصيات كلها ناشئة من قبل نفس تلك الالفاظ لا من الخارج[٢٣].

وانه لا يتصور الاشكال في وقوع الوضع الخاص والموضوع له الخاص, كالأعلام الشخصية, وكذلك في ما كان الوضع العام والموضوع العام له , كوضع اسم الجنس, ولكن يتصور الاشكال في ان يقع الوضع العام والموضوع له الخاص, فذهب البعض الى إنَّ الوضع في الحرف او ما يتبعه من قبيل ذلك من الاسماء, وخالف البعض الاخر في ذلك, وقبل الغمار في البحث فيه, لا بد من توضيح ما يتميز به الحرف عن الاسم, وبيان ان الموضوع خاص او عام[٢٤].

ثانياً : امتياز الحرف عن الاسم

وهناك ثلاثة آراء في المسألة:

الرأي الاول: لا يوجد مائز بين المعنى الإسمي والمعنى الحرفي من جهة هويته الذاتية والحقيقية، لا في الوضع ولا في الموضوع له، بل أنَّ المعنى الإسمي هو عبارة عن المعنى الحرفي، فاللفظ (من) ولفظ (الابتداء) متغايران لفظاً متحد من حيث الهوية، وإنَّ الاستقلال بالمفهوم المأخوذ في الاسم، وعدم الاستقلال المأخوذ في الحرف خارج عن مقدمات المعنيين الإسمي الحرفي[٢٥].

الرأي الثاني: إنَّ الحرف أصلاً ليس له معنى، بل هو نظير العلامات الاعرابية من حيث كونها مرفوعة كعلامة للفاعلية ومنصوبة للمفعولية، ومجرورة علامة للمضاف إليه، فنفس الرفع والنصب والجر ليس لها في الأصل اي معنى، فهي مجرد علامة قد وضعة لما وأريد لمدخولها بحسب ما اريد من المدخول.

ومن الواضح: إنَّه في مقام الفهم والتفهيم هنالك علاقة، لابد من وجودها وبها يستطاع تفهيم المخاطب ما أريد من البيت والنجف من لحاظات، فملاحظة البيت بوجوده العيني فوضع الاعراب علامة له ، فتقع مبتدأ أو خبراً فيقال: البيت كذا، أو علي في البيت، ووضعت (من) كعلامة على أن البيت أو النجف لوحظت كمبتدأ للسير، و(إلى) علامة ملحوظة لانتهى السير[٢٦].

الرأي الثالث: ان للحرف معناً يميزه بالهوية عن المعنى الاسم، والاختلاف الحاصل بين والاسم الحرف يراجع إلى حقيقة المعنى، فان المعنى الاسمي مبايناً كليا للمعنى الحرفي.

وهذا الرأي هو الذي ينبغي أنَّ يبنا علية حسب التحقيق .

وبيان ذلك في أمرين :

الأمر الاول :

فقد عرفوا المعنى الاسمي على أنَّه ما يدل على معنى مستقل في نفسه او ما يكون قائماً بنفسه, وإمّا الحرف فقد عرفوه بأنَّه ما يدل على معنى في غيره أو قائم بغيره، وقبل ذلك ينبغي معرفة إلى ما المراد من المفهوم والمعنى.

فنقول: إنَّ المراد منْ المفهوم والمعنى هو ذلك الادراك العقلي الذي يمكن للعقل ان يدركه مت تلك الحقائق.

اذا عرفنا ذلك فنقول :

ففي بيان قولهم: إنَّ الاسم ما يدل على معنى مستقل في نفسه، أو ما يكون قائم بنفسه، بأنَّ المعنى الأسمي ادراكه عائد الى نفسه وله استقرار في العقل ولا يتوقف فهمه ودراكه على فهم او ادراك اي امر اخر .

وحاصل ذلك: (ان المراد من كون المعنى الأسمى قائما بنفسه، هو ان للمعنى نحو تقرير وثبوت في وعاء العقل ، سواء كان هناك لافظ ومستعمل، أو لم يكن)[٢٧].

الأمر الثاني:

لا ضير في أن المعنى المراد من اللفظ على قسمين: إمَا يكون معناً اخطارياً، وإمَا يكون معناً ايجادياً.

إما الأول: فكما في الأسماء إذْ إن استعمال اللفظ في معناه يوجب اخطار ذلك المعنى في ذهن المخاطب واستحضاره لديه[٢٨].

وذلك لما ذكره سابقاً من أن المفهوم الاسمي له تقرر وثبوت في العقل.

وإما الثاني: فكما في الحروف, حيث إن استعمال اللفظ موجب لإيجاد معناه من دون ان يكون لمعناه على نحو تقرر وثبوت مع قطع النظر عن الاستعمال، بل توجد في مواطن الاستعمال، مثل ياء النداء, وكاف الخطاب.

فتكون ياء النداء وكاف الخطاب موجودة لمعنى لم تكن من قبل متحققة، بل يوجد بنفس الاستعمال .

وهذا بخلاف معنى علي، فإنّ له نحو تقرر وثبوت في العقل , مع قطع النظر عن الاستعمال ، ومن هنا نلاحظ أنَّ استعمال الالفاظ الاسمية موجباً لأخطار معانيها، بخلاف معنى ياء النداء وكاف الخطاب[٢٩].

ثالثاً: المعنى المتصور والموضوع له في مقام الوضع

ويستحصل مما تقدم :

إنَّ المعاني المتصورة في مقام الوضع إمّا أنَّ تكون عامة وإمّا أنَّ تكون خاصة, وعلى الاول: إمّا أنَّ يوضع اللفظ له او لمصاديقه, وعلى الثاني: فأنَّ وضع اللفظ الخاص للمعنى بخصوصه دون العام وذلك بديهي, لأن الخاص لا يحكي عن العام ولا عن اي فرد اخر[٣٠].

ولقد اجاد صاحب الكفاية في تقسيمه للوضع إذْ قال:

(ثم إن الملحوظ حال الوضع: إما يكون معنى عاما، فيوضع اللفظ له تارة، ولإفراده ومصاديقه أخرى، وإما يكون معنى خاصّاً، لا يكاد يصح إلا وضع اللفظ له دون العام، فتكون الأقسام ثلاثة)[٣١].

الواقع من الأقسام :

وانه لا اشكال في وقوع الوضع الخاص والموضوع له الخاص, كالأسماء الشخصية, وكذا الوضع العام والموضوع له الخاص كأسماء الاجناس, وانما الخلاف في وقوع الوضع العام والموضوع له الخاص , فاختار البعض ان وضع الحروف وتوابعها من الأسماء من هذا القبيل, واشكل عليه من البعض.

وقبل الخوض فيه لا بد من ذكر ما يتميز به الحروف عن الاسماء, فهنا مقدمات:

المقدمة الاولى: تقدم.

المقدمة الثانية: في توضيح أنَّ الموضوع له خاص أو عام.

المقدمة الثالثة: (وقوع الوضع العام والموضوع له الخاص, بيان ان الموضوع له خاص او عام, فقد اختلف فيه كلمات الأصوليين على وجوه ثلاثة)[٣٢].

مقدمات الحروف وتوابعها:

١- إنَّ يكون الوضع والموضوع له المستعمل فيه عاماً.

٢- إنَّ يكون الوضع عاماً والموضوع له المستعمل فيه خاصاً.

٣- إنَّ يكون المستعمل فيه خاصاً والوضع عام والموضوع له عام مستعمل فيه خاص.

فينبغي التكلم حينئذ عن القسمين الاوليين.

ملاحظة : لا بد حينئذ من التكلم والبحث عن الحروف ليعلم: هل انها من مصاديق الوضع العام والموضوع له الخاص, او من غيرها.

ولذلك ذكر الشيخ النائيني التكلم عن الحروف بمقامين:

١- في بيان معنى الحروف والمائز بينها وبين الاسماء.

٢- في بيان الموضوع له في الحروف, من حيث العموم والخصوص[٣٣].

وفي الثاني ذكر بأنَّ في عموم الموضوع له وخصوصه.

قبل تحقيق الحال, يقدم الشيخ النائيني مقدمة يريد منها مخالفة رأي صاحب الكفاية في معنى الكلية والجزئية, فيقول:

وبعد هذه المقدمة يذكر الشيخ النائيني النزاع ثم بعده يقول: ان الحق المعنى الاسمي مبايناً كليا للمعنى الحرفي وذلك لان الموضوع له في الحرف عام, ولا يشكل في الجزئية وكون الموضوع له خاصاً الى احد امرين:

الامر الاول: هو اعتبار كون المعاني الحرفية قائمة بالغير, فيشتبه بأن الخصوصية هي للمعنى وذلك بتوسط الغير وهو ما يقوم به هوية المعاني الحرفية.

الامر الثاني: هو اعتبار كون اللفظ ايجاديا اي ايجاد المعنى في اللفظ، ومن المعلوم ان الشيء ما لم يتشخص لا يوجد، والتشخص مساق للجزئية.

ولكن على كل حال فأنه في كلا هذين الامرين لا يصلح ان يكون مانعا عن كلية المعنى الحرفي.

إمَّا الاول:

فلوضوح ان وجود المعاني الحرفية في الخارج متقوم بالغير، لا توجد له هويه وحقيقة، والفرق بين ما كان من لوازم الهوية, وبين ما كان من لوازم الوجود.

والحاصل: ان المعنى الحرفي لما كان ايجاد معاني في الغير، فشتبه البعض بأن الخصوصية المعاني المتقومة بالغير هوية للمعنى ، بل هي من لوازم الوجود لذلك المعنى كما ان القيام بالغير في العرض من لوازم الوجود، وليس مقوما لهويته.

واما الثاني: فالامر واضح وهو كونه ايجاديا لا ينافي كلية المعنى إلا بناءً على القول بعدم وجود الكلي الطبيعي، وإلا فبعد البناء على وجود الكلي الطبيعي لا يبقى مجال للأشكال بأن كون المعاني ايجادية تنافي كليتها[٣٤].

المطلب الخامس : فائدة

توطئة..

لما كان المعنى المراد وضعه للفظ معين له مدخلية تامة بأصل الوضع، فلا بد من معرفة المراد منه، وهل هو نفسه المفهوم أو المدلول، ولذا ذكرنا هذه الفائدة للإيضاح.

حيث قال الشيخ النائيني الفرق بين المدلول والمفهوم والمعنى، المدلول او المفهوم، فيطلقان على المعنى، باعتبار دلالة اللفظ على المعنى او باعتبار المعنى الذي يفهم من اللفظ، أو هو ان المعنى يطلق على المعاني المجردة نفسها في العقل التي جُرّد عنها جميع ما يلازمها من المادة ولوازمها، فزيد الخارجي الذي يجرد عنه جميع ما يلازمه، ويعبر عنه بالمعنى سواء وضع له لفظ او لم يوضع ، وسواء استعمل اللفظ فيه او لم يستعمل.

وعند الاستعمال الالفاظ تكون المعاني مجرد في عالم الوجود الخارجي أيضا، ويتوسط الالفاظ، فكان المتكلم يطلق المعاني في الخارج، ولهذا قيل: بأن للأشياء أنحاء من الوجود، وعُد منها الوجودات اللفظية[٣٥].

الخاتمة

بعدما علمنا المراد مما تقدم ان الوضع وحقيقته عند الشيخ النائيني وبقية العلماء فيقع سؤال: هل ان هذا البحث تترتب عليه ثمرة علمية لها مدخلية في استنباط الأحكام الشرعية, او انه مبحث علمي بحت, يراد منه بيان حقيقة وضع اللفاظ للمعاني فقط ؟

والذي يرجح في المقام هو انه مجرد بحث علمي بحت , وليس له مدخلية لا من قريب ولا بعيد في استنباط الاحكام الشرعية .

وذلك لأنه عندما يقال: سر من البصرة الى الكوفة, هذا معناه انه يبتدأ السير من البصرة وينتهي بالكوفة.

وعندما يقال: ابتداء السير من البصرة الى الكوفة هذا معناه ايضا ان السير يبتدئ من الكوفة الى البصرة, مع أن الاول هو معنى حرفي, والثاني هو معنى اسمي, ومن الواضح جداً ان وضع الحرف يختلف عن وضع الاسم, فسواء كنا نقول انهما مختلفان بالوضع, او انهما متحدان بالوضع او كنا نقول: ان الاختلاف هو فقط, من جهة الاستعمال, هذا لا يضر في ان المعنى في الجملة المتقدمة هو السير من البصرة الى الكوفة فالسامع يفهم ان السير قد ابتدأ من البصرة وينتهي بالكوفة, ولا علاقة لوضع الحرف والاسم او من هو الواضع, اطلاقاً في تحديد المفهوم.

إنَّ الواضع, سواء كان هو الله سبحانه وتعالى أَمْ الواضع مجموعة من الناس, او شخص معين, وسواء كانت نظرية العلقة بين اللفظ والمعنى هي التعهد, او القرن, او غيرهما او كما قال الشيخ النائيني هو الواضع سبحانه وتعالى فان هذا لا دخل له اصلا في استنباط الحكم الشرعي وتفهم الالفاظ بحسب اللغات التي وضعت فيها, فصاحب اللغة الفارسية يعرف بألفاظها ومعانيها, وكذلك العربي وغيرهما, سواء كان الواضع معروفاً او لم يكن معروفاً.

والحمد لله رب العالمين

الهوامش

(١) بن منظور, لسان العرب: ٤ /٤٣٠١- ٤٣٠٥.
(٢)المصدر السابق.
(٣)لويس معلوف, المنجد في اللغة: ٩٠٥.
(٤)الاخوند الخراساني, كفاية الأصول: ٩.
(٥)آل راضي, بداية الوصول في شرح كفاية الأصول: ١ /٢٥.
(٦)المظفر, أصول الفقه: ١ /١٤.
(٧)ينظر: الايرواني, كفاية الاصول في إسلوبها الثاني: ١ /٥١ .
(٨)ينظر: محمد باقر الصدر, دروس في علم الأصول: ١ /٦٦ ـ ٦٧.
(٩)المصدر السابق.
(١٠)الروحاني, منتقى الأصول : ٢٣/١.
(١١)المصدر السابق:١/ ٦٦.
(١٢)الأيرواني: كفاية الأصول في أسلوبها الثاني: ٥١/١ .
(١٣)المصدر السابق: ٤٨/١.
(١٤)الفياض, المباحث الأصولية: ١ /١٤٩ .
(١٥)ينظر: المصدر السابق:١ /١١٧.
(١٦)النائيني ,فوائد الأصول: ١ /٢٩.
(١٧)المصدر السابق: ١ /٣٠.
(١٨)ينظر: محمد باقر الصدر, مباحث الدليل اللفظي: ١ /٧٢.
(١٩)ينظر: المصدر السابق:١ /٧٢.
(٢٠)الخوئي, أجود التقريرات : ١ / ١٨- ١٩.
(٢١)ينظر: الخوئي, مصابيح الاصول: ١ / ٤٣.
(٢٢)ينظر: الخوئي, اجود التقريرات: ١ /٢٠.
(٢٣)ينظر: المصدر السابق:١ /٢٠.
(٢٤)ينظر: المصدر السابق: ٢١/١.
(٢٥)ينظر: النائيني, فوائد الاصول: ٣٢/١.
(٢٦)المصدر السابق: ٣٤/١ .
(٢٧)النائيني, فوائد الاصول: ٣٦/١.
(٢٨)ينظر: المصدر السابق: ٣٧/١ .
(٢٩)المصدر السابق: ٣٩/١.
(٣٠)ينظر: الخوئي, اجود التقريرات :١ /٢٠.
(٣١)الاخوند الخراساني, كفاية الاصول: ١٠.

(٣٢)الخوئي: اجود التقريرات : ١ / ٣٨ .
(٣٣)ينظر: المصدر السابق: ١ /٣٣ .
(٣٤)ينظر, المصدر السابق: ١ /٥٨ .
(٤٣)ينظر: الخوئي, اجود التقديرات :١/ ٢٠.

المصادر والمراجع:

*** القران الكريم.**
*** ابن فارس**: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي (ت ٣٩٥هـ).
١) معجم مقائيس اللغة: تحقيق عبد السلام محمد هارون, الناشر دار الفكر, تاريخ الطبع ١٣٩٩هـ, عدد الاجزاء ٦.
*** ابن منظور**: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين(ت ٧١١هـ).
٢) لسان العرب: الناشر: دار صادر بيروت, تاريخ الطبع ١٤١٤هـ ,عدد الاجزاء ١٥.
*** الأصفهاني**: محمد حسين (ت ١٢٥٤هـ).
٣) الفصول الغروية: ناشر دار احياء العلوم الاسلامية قم, تاريخ الطبع ١٤٢٠هـ, عدد الاجزاء ١.
*** الايرواني**: الشيخ محمد باقر (معاصر).
٤) كفاية الاصول في اسلوبها الثاني: مؤسسة احياء التراث الشيعي, دار النشر بقية العترة, مطبعة زيتون, عدد الاجزاء ٢٥.

*** الجزائري**: محمد جعفر
٥) منتهى الدراية في توضيح الكفاية: الناشر طليعة النور: مطبعة ظهور النور.
*** الخراساني: محمد كاظم الاخوند** (ت ١٣٢٩هـ).

٦) كفاية الاصول: تحقيق ونشر مؤسسة ال البيت عليهم السلام لإحياء التراث, قم.

*** الخوئي:** السيد ابوالقاسم الموسوي (ت ١٤١١هـ).
٧) مصابيح الاصول / تقريرات بحر العلوم علاء الدين, مؤسسة احياء اثار السيد الخوئي, عدد الاجزاء٣.
٨) اجود التقريرات: الناشر مؤسّسه صاحب الأمر(عج) ، قم, عدد الاجزاء٢.
*** آل راضي**: الشيخ محمد طاهر(ت ١٤٠٠هـ)
٩) بداية الوصول في شرح كفاية الأصول: الناشر دار الهدى, قم , تاريخ الطبع ١٤٢٦هـ, عدد الاجزاء ٩. الروحاني: السيد محمد

١٠) منتقى الاصول / مط : الهادي .
* الصدر: محمد باقر (ت ١٤٠٠هـ).

١١) دروس في علم الاصول: الناشر دار الكتاب, بيروت, تاريخ الطبع ١٤٠٦هـ, عدد الاجزاء ٣.

* الفياض محمد اسحاق (معاصر).

١٢) المباحث الاصولية: الناشر مكتب سماحة آية الله العظمى الحاج الشيخ محمد إسحاق الفياض , قم, ١٤٢٧هـ, عدد الاجزاء ١٥.

١٣) محاضرات في اصول الفقه: الناشر مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي قدّس سرّه تاريخ الطبع ١٤٢٢هـ, , عدد الاجزاء ٤.

* المظفر: محمد رضا (ت ١٣٨٣هـ)

١٤) اصول الفقه/ الناشر اسماعيليان / قم عدد الاجزاء ٢.

* لويس معلوف (١٣٦٥ هـ).

١٥) المنجد في اللغة / الناشر : مؤسسة انتشارات دار العلم .

* النائيني: محمد حسين الخرساني (ت ١٣٥٥هـ).
١٦) فوائد الاصول: ناشر جامعة مدرسين, قم, عدد الاجزاء ٤.